اعتمدها مجلس الوزراء تنفيذا للتوجيهات السامية

الباب المفتوح.. سياسة حكومية موسعة لتعزيز الشفافية وبناء الثقة وتحسين الخدمات

عامر العجمي

سياسة الباب المفتوح جاءت بتوجيهات سامية وتعليمات مجلس الوزراء

الخدمة تشمل 43 جهة حكومية بهدف توفير فرصة لحل المشاكل والشكاوى بسرعة وكفاءة

العجمي: الحكومة تسعى من خلال الخطوة إلى بناء الثقة مع الجمهور عبر توفير بيئة شفافة

تعد أداة فعالة لتسهيل الإجراءات والرد على الاستفسارات وحل المشكلات وتلقي المقترحات

المقابلات تكون مع الوزراء أو من ينوب عنهم من وكلاء الوزارات أو الوكلاء المساعدين

الانعكاس الأبرز لهذه السياسة يكمن في الارتقاء بالخدمات الحكومية وإشاعة الرضا بين المواطنين

بدأت سياسة الباب المفتوح التي اعتمدها مجلس الوزراء تنفيذا للتوجيهات السامية في التوسع بهدف تحقيق أكبر قدر من المرونة والشفافية وخلق بيئة أرحب من الثقة المتبادلة بين مسؤولي الدولة والمواطنين وصولا لتحسين جودة الخدمات المقدمة.

وتعتبر الخدمة الجديدة التي أطلقها مجلس الوزراء بنظام "تواصل" عبر التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية "سهل" لطلب مقابلة مع مسؤولي الدولة امتدادا لتلك السياسة التي أكد عليها المجلس في اجتماعه المنعقد في 19 مايو الماضي وشدد خلاله على ضرورة فتح الأبواب أمام المراجعين في الوزارات والجهات الحكومية كافة.

وتهدف الخدمة التي تشمل 43 جهة حكومية إلى توفير فرصة لحل المشاكل والشكاوى بسرعة وكفاءة وتعزيز الشفافية وبناء الثقة بين المواطنين والحكومة علاوة على تحسين جودة الخدمات الحكومية وفتح نافذة إلكترونية لترتيب مواعيد إجراء مقابلات مع المسؤولين إضافة إلى ما سبقها من خطوات على أرض الواقع في مختلف الوزارات والجهات الحكومية خلال الأسابيع الماضية.

وفي هذا الإطار قال رئيس قطاع الشؤون المحلية الناطق الرسمي باسم الحكومة عامر العجمي لـ "كونا" أمس الاثنين إن سياسة الباب المفتوح تأتي تجسيدا لتوجيهات سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد ورؤية ومتابعة سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء.

وأضاف العجمي أن الحكومة تسعى من خلال هذه الخطوة إلى بناء الثقة مع الجمهور عبر توفير بيئة شفافة وودية للتعامل مع القضايا وتسهيل وتسريع حل المشكلات التي تهم المواطنين بما يسهم في تحسين جودة الخدمات الحكومية وتعزيز العلاقة بين الحكومة والمجتمع وفتح قنوات تواصل مباشرة بين الجانبين.

وحول الجهات التي تشملها هذه السياسة أوضح أنها تندرج في جميع الوزارات المتعلقة بالخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين مشيرا إلى أن هناك وزارات وجهات حكومية ذات طبيعة خاصة لا تشملها هذه السياسة.

وعن انعكاسات هذه السياسة على أداء العمل الحكومي أكد أنها تعد أداة فعالة لتسهيل الإجراءات والرد على الاستفسارات وحل المشكلات وتلقي المقترحات ما يساعد على الحد من البيروقراطية ورفع كفاءة العمل الحكومي من خلال توفير قنوات تواصل مباشرة وسريعة تساعد المسؤولين على فهم المشكلات بشكل أوضح واتخاذ القرارات المناسبة بسرعة أكبر ما ينعكس إيجابا على جودة الخدمات المقدمة.

وأشار إلى أن الانعكاس الأبرز لهذه السياسة يكمن في الارتقاء بالخدمات الحكومية وإشاعة الرضا بين المواطنين عبر شعورهم بأن أصواتهم مسموعة وأن مشكلاتهم تؤخذ بجدية وأنهم يحظون برعاية واهتمام الحكومة التي تشجعهم على المشاركة المجتمعية.

وحول آلية عمل هذه السياسة أفاد العجمي بأن المقابلات تكون مع الوزراء أو من ينوب عنهم من وكلاء الوزارات أو الوكلاء المساعدين ومن في درجتهم فقط.

وعما إذا كان هناك شروط معينة لحجز مواعيد المقابلات مع المسؤولين والمدة الزمنية المستغرقة لتحديد توقيت المقابلة ومدتها بين أن مثل هذه الإجراءات تعتبر أمورا تنظيمية تحددها الوزارة أو الجهة الحكومية كل وفق طبيعة أعمالهم وليس هناك ما يحددها على جميع الجهات الحكومية. وكانت سياسة الباب المفتوح قد انطلقت في جميع القطاعات والإدارات الحكومية حيث خصص الوزراء أوقاتا محددة خلال الأسبوع لاستقبال المواطنين كما عمموا على قياديي الجهات التابعة لهم بتوسيع نطاق وسبل التواصل بين المسؤول والمواطن وتذليل العقبات أمام المواطنين وتلمس احتياجاتهم.

وبدأت الوزارات تفعيل خدمة طلب مقابلة مع مسؤولي الدولة حيث أعلنت عبر مواقعها وحساباتها بمنصات التواصل الاجتماعي فتح الباب لحجز مواعيد إجراء مقابلة الوزراء في خطوة ترمي إلى إتاحة فرصة تفاعل أكبر مع قضايا وهموم المواطن عن قرب.

وشدد عدد من الوزراء خلال لقاءاتهم مع مسؤولي الجهات الحكومية على أهمية الحرص على استمرار التواصل مع المراجعين دوريا لخدمة المواطنين بشكل أفضل وإيصال رسالة صادقة للمواطن بأن صوته مسموع وأنه شريك في نجاح العمل وتحسين الخدمات.

وأكد الوزراء أن استمرار هذه السياسة يحقق مصلحة الوطن والمواطن ويوفر فرصا أفضل للتحسين المستمر لجودة أداء العمل داخل الوزارات والجهات الحكومية.

وأسفرت حصيلة المقابلات التي جمعت الوزراء بالمواطنين عبر سياسة الباب المفتوح عن توجيهات عدة بتذليل الصعوبات أمام المراجعين في جميع القطاعات والإدارات وتلمس احتياجات المواطنين والتفاعل بإيجابية مع شكاواهم والعمل على حلها وفقا للقوانين واللوائح والنظم.

عقب جولتها التفقدية على الموقع برفقة المحري

المشعان: انتهاء أعمال التطوير والصيانة بمشروع دروازة العبدالرزاق في القريب العاجل

المشعان خلال الجولة التفقدية على الأعمال في دروازة العبدالرزاق برفقة المحري

جانب من الجولة التفقدية

الزيارة تأتي التزاما بمتابعة تطورات الأعمال العامة لجميع المشاريع المكلفة بها الوزارة

المحري: جهود الوزيرة تصب باتجاه ضمان انتهاء تنفيذ جميع أعمال النفق في الموعد المحدد

أكدت وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون البلدية الدكتورة نورة المشعان أمس الاثنين الانتهاء من أعمال التطوير والصيانة في مشروع دروازة العبدالرزاق بالقريب العاجل بعد التأكد من انتهاء كل التصليحات اللازمة مما سيساهم في إعادة افتتاحها بشكل أكثر تطويرا.وقالت الوزيرة المشعان لـ "كونا" عقب جولتها التفقدية على موقع الأعمال في الدروازة برفقة رئيس المجلس البلدي عبدالله المحري إن العمل في المشروع يسير وفق الجدول الزمني.

وأوضحت أن هذه الزيارة تأتي التزاما بمتابعة تطورات الأعمال العامة لجميع المشاريع المكلفة بها الوزارة ولضمان سيرها بشكل سلس وفعال لتحقيق أعلى معايير الجودة والسلامة في المشاريع العامة والمحافظة على البنية التحتية بما يخدم المجتمع بشكل فعال.

وشددت على أن سير الأعمال وفق الجدول الزمني في مشروع دروازة العبدالرزاق هو دليل على التفاني في العمل من القائمين على المشروع.

وأعربت عن شكرها للقيادة السياسية ومجلس الوزراء على متابعتهم المستمرة وثقتهم ودعمهم المستمر لصيانة جميع المشاريع وحرصهم على إنجازها دون تأخير.

وبينت أن ذلك الأمر يعكس العرفان بالجهود المبذولة من الجهات الرسمية في دعم تنفيذ المشاريع وضمان استمرارية الخدمات للمواطنين بما يعود بالنفع على جميع السكان في الكويت.

من جانبه أكد المحري أن زيارة نفق دروازة العبدالرزاق تعكس مدى التعاون والتنسيق بين وزارات الدولة المختلفة مع المجلس البلدي بهدف ضمان تقدم نسب إنجاز المشروع ونجاحه.

وأشاد المحري في تصريح مماثل لـ"كونا" "بالدور الواضح الذي تقوم به الوزيرة المشعان وما يتبعه من أعمال تتعلق بحل كل مشاكل المشروع في أقرب وقت ممكن".

وأوضح أن جهود الوزيرة المشعان "تصب باتجاه ضمان انتهاء تنفيذ جميع أعمال النفق في الموعد المحدد حسب الخطط الموضوعة وعودة الدروازة إلى الحياة مرة أخرى".

وأضاف أن الجهود المبذولة كافة ستسهم بشكل كبير في حل المشكلة المرورية في المنطقة المحيطة بالدروازة إضافة إلى استعادة الشكل الجمالي لهذا المكان التاريخي الذي يحمل قيمة كبيرة في قلوب الكويتيين.

وأشار إلى أن المجلس البلدي لن يتوانى في دراسة أي طلبات ترفع له من شأنها أن تساهم في إنجاز واستكمال المشروع بالشكل المطلوب "كما يمد المجلس يد التعاون لجميع جهات الدولة وسيكون داعما رئيسيا لأي خطوة تسير في اتجاه إنجاز وتنفيذ المشاريع سواء التي كانت تتعلق بتاريخ الكويت أو المدرجة ضمن الخطوة التنموية".

الصالح: مشروع مبنى مطار الكويت الدولي «T2» محط اهتمام الجميع في «الأشغال»

مبنى المطار الجديد

أكد الناطق الرسمي باسم وزارة الأشغال العامة المهندس أحمد الصالح، أن مشروع مبنى مطار الكويت الدولي «T2» محط اهتمام الجميع، باعتباره ركيزة من ركائز خطة التنمية.

وقال الصالح، في تصريح لتلفزيون دولة الكويت، إن «مشروع مبنى المطار أحد أهم المشاريع في وزارة الأشغال العامة، ويحقق ركيزة من ركائز خطة التنمية داخل الوزارة، إذ يدعم حركة النقل الجوي داخل الكويت»، مبيناً أن المشروع محط اهتمام جميع العاملين في وزارة الأشغال العامة من قياديين وإشرافيين وموظفين لتنفيذ المشروع بالوقت المناسب.

وأشاد بنتائج اجتماع وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون البلدية الدكتورة نورة المشعان، مع الجهات المعنية بمشروع المطار، موضحاً أن «اجتماع الوزيرة مهم ومثمر جداً، مع الجهات ذات الصلة، مثل الطيران المدني وغيرها من الجهات المعنية بتنفيذ المشروع، حيث كان اجتماعاً مهماً للوقوف على المعوقات التي قد تؤثر في الفترة المقبلة في أجزاء معينة في المشروع، وأثمر الاجتماع حل الكثير من الأمور العالقة في هذا المشروع»، مبينا أنه «لن يكون الاجتماع الأخير وستستمر هذه الاجتماعات لتنفيذ المشروع حتى الانتهاء منه بالوقت محدد».

وعن توجيهات الوزيرة المشعان بضرورة تسريع مراحل إنجاز المشروع، قال الصالح إن «المشروع الآن في مراحل متقدمة، وذكرنا نسب الإنجاز في الفترة السابقة، وبعض المواضيع المتعلقة بالمواد التي قد نستخدمها داخل المشروع، وملاحظات الطيران المدني مهمة، ويجب الأخذ بها كجهة مستفيدة وستقوم بتشغيل المشروع بعد الانتهاء من الأعمال».

وأكد الصالح أنه «اجتماع مثمر والأهم أن هذه الاجتماعات مثمرة وأفضل من "كتابنا وكتابكم"، وتوجه الوزيرة لعقد اجتماعات مع جميع الجهات سواء لمشروع المطار أو غيره من المشاريع التي تعتبر جميعها مهمة وبالتالي سنقوم بعمل اجتماعات مع الجهات ذات الصلة لجميع المشاريع التابعة لوزارة الأشغال العامة وتذليل أي معوق».

وتطرق الصالح إلى جهود وزارة الأشغال العامة في إنجاز مشاريع الطرق وآلية تنفيذها، قائلا «إن شاء الله تقوم جميع شركات المقاولين بشراء العطاءات وتقديمها للجهاز المركزي للمناقصات ومن ثم عند موعد الإقفال سيتم إحالة هذه العطاءات لوزارة الأشغال العامة لإقامة الدراسة الفنية وتحديد المناقص الفائز لكل مشروع، ثم سنرفع توصيات الوزارة إلى الجهاز المركزي للمناقصات للبت واتخاذ قرار في شأن ترسية المناقصات، ثم نسير في إجراءاتنا المعتادة مع الجهات الرقابية لأخذ الموافقات، ثم توقيع العقد».

وأضاف «إن شاء الله نقوم بتوقيع العقد في القريب العاجل، يمكن أن المواطنين مستعجلون على توقيع العقود ونحن في وزارة الأشغال العامة متعجلون أكثر لتوقيع العقود، ثم الانتهاء من ملف الطرق في دولة الكويت»، مشيراً إلى أن «المشاريع تبلغ 18 مشروعاً منها 12 لوزارة الأشغال، بواقع لكل محافظة عقدان، 6 عقود للهيئة العامة للطرق والنقل البري، أيضاً لعمل الصيانة لجميع الطرق السريعة داخل الكويت».

وذكر أنه «بعد توقيع العقود ستكون لنا لقاءات عديدة نوضح فيها للجمهور آلية تنفيذ المشاريع، وكيفية البدء فيها من الطرق المتضررة بشكل كامل إلى الطرق الأقل تضرراً، ثم عمل صيانة لجميع شوارع مناطق الكويت».

وأكد الصالح أن «اهتمام وزارة الأشغال العامة بتنفيذ هذه المشاريع بالطريقة الصحيحة والمثلى، لم تأت فقط عن طريق طرح العقود أو سرعة طَرحها، بل كان للوزارة دور كبير في الفترة السابقة في فريق الحوكمة وهذا يدعم خطة التنمية وتنفيذ المشاريع بالطريقة الصحيحة».